

ندوة

"دور الفاعلين في ديناميكية الإصلاحات بالمغرب"

كلمة افتتاحية

للسيد محمد توفيق ملين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الرباط

الخميس، 21 أبريل 2011

المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

شارع الزيتون، حي الرياض الرباط 10100

الهاتف: +212 (0)537.71.83.83 - الفاكس: 0537.56.40.49 (0) +212

البريد الإلكتروني: contact@ires.ma

الموقع الإلكتروني: www.ires.ma

سيداتي، سادتي،

إنه لمن دواعي سروري أن أستقبلكم اليوم بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية في إطار أشغال هذه الندوة المخصصة لموضوع "دور الفاعلين في ديناميكية الإصلاحات بالمغرب".

يخضع هذا الموضوع لدراسة معمقة بالمعهد تهدف إلى الإحاطة بتعدد التفاعلات بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في مجال سير الإصلاحات، كما تهدف إلى تحديد العوامل التي من شأنها أن تعيق فعالية الإصلاحات. وتمتاز هذه الدراسة بكونها موضوعا موحدًا نظرًا لأنها تتواجد في نقطة تقاطع جميع القضايا التي تم تحليلها في إطار البرنامج العلمي للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.

سيداتي، سادتي،

مما لا شك فيه أن الإصلاحات التي يقوم بها المغرب قد مكنت من الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية وتقوية التقدم الذي حققه البلد في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، إلا أنه وبالرغم من وفرة الإصلاحات منذ ما يقارب ثلاثة عقود، لم يكن تأثيرها جيدًا.

لقد تم تأكيد هذا الاستنتاج بمناسبة أول ندوة للمعهد تحت عنوان: "سيرورة الإصلاحات بالمغرب: في ما يمثل التماسك العام وأية آثار على التنافسية الشاملة للبلاد؟"، نظمت في نونبر 2010. وللتذكير، يمكن تلخيص استنتاجات هذه الندوة في ما يلي:

- لا تمتثل الإصلاحات في المغرب لمعايير التزام والترابط بين المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، إلا أن هذا الوضع قد خف خلال الفترة الأخيرة.
- يفسر ضعف الثقة في المؤسسات، لاسيما تلك التابعة (البرلمان، الأحزاب السياسية، النقابات)، الانخراط الضعيف للفاعلين في مسلسل الإصلاحات. فأخذ الحذر تجاه المؤسسات يتضاعف بموقف الحذر الذي تتخذه بعض المؤسسات العمومية تجاه المواطنين، حيث يآثر هذا الوضع على الترابط الاجتماعي والسياسي.
- لا يحفز نظام الحكامة، على الرغم من بعض التقدمات الحاصلة، التنسيق بين الفاعلين ويعاني من قصور النظام القضائي والمستوى المقلق للفساد.
- تعتبر آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية شبه غائبة وذلك بسبب القصور المسجل خاصة على المستوى المحلي، في مجال التخطيط وثقافة التقييم والزام تقديم الحسابات.
- يتم إعداد الإستراتيجيات القطاعية والبرامج العمومية حسب مقاربة عمودية لا تحفز الاتساق في ما بينها. وهي تتميز أيضا بتباين إقليمي محدود، يقلص تأثيرها باعتبارها وسائل تصحيح الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق.
- لم يتم بعد اكتساب الرؤية على المدى البعيد في مجال تمويل البرامج العمومية نظرا للتقلبات الخارجية (تضخم سعر فاتورة البترول والحبوب، ارتفاع أفساط التأمين ضد مخاطر البلد بارتباط مع الأزمة العالمية والمتفاجم بسبب تأثيرات الربيع العربي وتقلب تدفقات بيئة التطور المتكاملة...)، والداخلية (قلة العائدات الضريبية، ديناميكية الاستثمار الوطني التي يضمنها القطاع العمومي...).

سيداتي، سادتي،

بمراجعة الدستور وتنفيذ الجهوية المتقدمة، بشرع المغرب في جيل جديد من الإصلاحات ببعيد شمولي ومضمون مجالي. وفي هذا الصدد، من الحكيم التساؤل حول النقاط التالية:

في ما تتمثل رؤية التنمية على المدى البعيد الواجب تكوينها بطريقة تجعل الإصلاحات تتسق وتتمحور حول عقد المستقبل (الرأس مال البشري، الحكامة، التنمية المجالية...)?

ما هو إطار الاتساق الواجب ترسيخه من أجل ضمان تنسيق السياسات العمومية وتتبعها وكذا تقييمها؟ هل سيكون هذا الإطار مناسباً لوضع النظام العمومي المحفز على عمليات التحكيم الموضوعي وتحسين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات؟

كيف يمكن دعم الملكية الجماعية لأكبر أورايش الإصلاحات؟ ما هي درجة انخراط الفاعلين التي يجب تعزيزها من أجل تخفيف أية مقاومة محتملة للتغيرات التي تحدثها الإصلاحات؟ كيف يجب التصرف لجعل آليات التفاوض والتشاور المتوفرة أكثر فعالية (الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، النقابات، الجمعيات المهنية...)?

كيف يمكن تطوير الوضع المالي للبرامج العمومية والإستراتيجيات القطاعية؟ ما هو التوازن الذي يجب منحه للموارد المتوفرة في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأقطاب؟

سيداتي، سادتي،

تلك بعض النقاط التي يجب أن تأطر نقاشنا اليوم بمشاركة برلمانيين ومقررين عامين وفاعلين خواص وممثلي المجتمع المدني وجامعيين لتعميق فهمنا للجوانب الهامة المرتبطة بدناميكية الإصلاحات بالمغرب ودور مختلف الفاعلين في هذا المجال.

أود التعبير عن خالص شكري لكافة المشاركين لتلبيتهم دعوتنا، ولي اليقين التام في أن نقاشنا سيكون ذا مستوى عالي، كما عهدنا ذلك في المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.